براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية **جيفري ساكس**، اقتصادي التنمية المتجول

مشروع في كل بلد

من الصعب أن نتصور مهنة أكثر نجاحا ـ وأكثر تنوعا ـ من مهنة جيف ساكس. فقد أصبح أحد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في جامعة هارفارد في عام ١٩٨٢ حينما كان عمره لا يتجاوز الثامنة والعشرين. وفي أوائل الثلاثينات من عمره، ساعد بوليفيا على وضع حد للتضخم المفرط بها وإعادة هيكلة ديونها. ولم تمض سوى بضع سنوات حتى قام بصياغة خطة الحكومة البولندية للتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. وبعد ذلك عمل فترات كمستشار لحكومات روسيا وإستونيا وبوركينا فاصو والهند وبلدان كثيرة أخرى. وقاد ساكس حملة لتخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة، وقام، بصفته مستشارا للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، بوضع خطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام ٢٠٠٢، تطلع ساكس، أثناء عمله كمدير لمعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، إلى تحقيق مزيد من الإنجازات. فقد تصدى المعهد، وهو مجموعة تتألف من ٨٥٠ فرد متعددي التخصصات، لبعض المشكلات الأكثر صعوبة في العالم، من القضاء على الأمراض إلى ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد منح كل ذلك ساكس شهرة فائقة لا يتمتع بها سوى عدد قليل من الاقتصاديين. وفي عام ٢٠٠٥، بثت قناة «إم تي في» التليفزيونية فيلما وثائقيا عن جولة ساكس في إفريقيا مع الممثلة أنجيلينا جولي. وفي وقت سابق، قام بجولة مع بونو، المغني الرئيسي لفرقة "يو تو" (U٢) ، وذلك في إطار حملة لتخفيف أعباء الديون. وذكر أحد زملاء ساكس في جامعة هارفارد في ذلك الوقت أن الخبير الاقتصادي روبرت بارو يتذكر أن ساكس دعاه ذات مرة لتناول الغداء مع بونو لمناقشة الحملة. ويقول بارو أنه "كان يميل إلى رفض الدعوة" لكنه خضع لابنته المراهقة التي قالت له: "هذا أروع شيء يمكن تصوره يا أبي ... عليك أن تذهب بالطبع."

والعمل الذي يقوم به ساكس يثير الانتقادات أيضا نظرا لأن السياسات التي يدافع عنها غالبا ما يكون لها آثار جانبية مؤلمة. وهي تهمة ينفيها بشدة قائلا: "في بوليفيا وبولندا وروسيا كنت أعمل كطبيب غرفة الطوارئ. فالمريض كان بالفعل يعاني من صدمة: تضخم مفرط، وجوانب نقص على جميع الأصعدة، وعدم استقرار سياسي، وانهيار للعملة، وانتشار للخوف. والنقاد عديمي الخبرة تكون فكرتهم محدودة عن طبيعة هذه الاضطرابات، وللتحديات التي ينطوي عليها وضع السياسات في مثل هذا الوضع الملتبس. فلا تلومون الطبيب على حالة المريض الذي يأتي إلى غرفة الطوارئ."

ساكس وصلته بجامعة هارفارد

وُلد ساكس في ديترويت عام ١٩٥٤. وتعود جذور عائلته إلى غرودنو، التي كانت ذات يوم جزءا من بولندا ثم أصبحت جزءا من الاتحاد السوفييتي. وكان والده محاميا عماليا بارزا وناشطا سياسياً في الحزب الديمقراطي الأمريكي. وتتذكر أخته، أندريا، أن والدهما ذكرهم

دائما بأن «يقرنوا عملهم بخدمة مجتمعهم». وبعد أن فكر في أن يصبح محاميا مثل والده، تحول عن الدراسة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد واتجه إلى قسم الاقتصاد. وقد أصبح هذا القسم بيتا له لمدة ٣٠ عاما.

وأثناء دراسته الجامعية، أكمل جميع المتطلبات الدراسية اللازمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وفي عام ١٩٨٢، نشر دراسة في المجلة المتخصصة الرائدة في مجال الاقتصاد، إيكونومتريكا، بعنوان "Multiple Shooting in Two-Point Boundary Value Problems". وفي واقع الأمر أنه تلقى قدرا من المساعدة في إعداد هذه الدراسة؛ فقد شاركه في التأليف ديفيد ليبتون، الذي يشغل الآن منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي؛ وجيم بوتربا، الذي يشغل الآن منصب رئيس المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (المؤسسة البارزة للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة)؛ ولاري سامرز، وزير الخزانة الأمريكي السابق والرئيس السابق لجامعة هارفارد. وكان ساكس بارزا حتى وسط هذا الجمع من الموهوبين في جامعة هارفارد، وهو ما اعترفت به الجامعة حيث أصبح أحد أعضاء هيئة التدريس الدائمين بها وهو في الثامنة والعشرين من عمره.

غير أن اختيار ساكس لم يكن لتفوقه من الناحية الفنية فحسب بل أيضا لاهتمامه بالتصدي للقضايا الاقتصادية الملحة في الوقت الحاضر، ووضع الحلول لها، والضغط من أجل اعتماد هذه الحلول. وذات مرة، كتب بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن "ما يميز جيف هو أنه واضع نظريات من الدرجة الأولى وذو نفوذ سياسي كبير أيضا. وهو مزيج عجيب جدا."

العلاج السحري

كان مشروع ساكس الرئيسي الأول هو عمله كمستشار اقتصادي لبوليفيا عام ١٩٨٥. فقد كانت البلاد تسعى جاهدة للتغلب على مشكلة معدل التضخم السنوي البالغ ٦٠,٠٠٠٪. ويقول ساكس إن معدلات التضخم المرتفعة تعني أنه «إذا تركت (الأموال) عن طريق الصدفة في حافظة نقودك لمدة أسبوع أو اثنين، فقدت ربع قيمتها.»

وبالطبع، في مثل هذه الحالة لا يترك الناس عموما أموالهم في حوافظهم. ففي واقع الأمر، يتقاضى الناس نقودا طائلة ويندفعون فورا إلى السوق لمحاولة تحويل النقود الورقية التي على وشك أن تفقد قيمتها إلى سلع تحتفظ بقيمتها. ويقول ساكس: «تشعر حقا بأنك في موقف طارئ، وترهق عقلك في محاولة التوصل إلى أي حل.»

ويقول ساكس إن الحل في النهاية كان «بسيطا جدا جدا.» فالتضخم المفرط ينشأ عندما تواجه الحكومات عجزا في الموازنة وتحاول سد العجز عن طريق طباعة النقود. وبالتالي فإن العنصر الرئيسي للحد من التضخم المفرط هو منح الحكومات مصدر للإيرادات الحقيقية. ففي بوليفيا، استلزم ذلك زيادة حادة في سعر النفط المملوك للحكومة والمدعوم من الدولة بشكل كبير. وقد ضمن رفع سعر النفط إلى مستوى واقعي أن «تحصل الحكومة على الأموال الكافية لسداد رواتب المعلمين» عند بيعها للنفط. وهو ما سد عجز الموازنة بما يكفي للحد من التضخم المفرط.

ويقول ساكس إن إلغاء دعم أسعار النفط كان «خطوة إلى الأمام،» كما يقول إن الفقراء تحملوا عبء التضخم المفرط نتيجة تآكل قيمة أموالهم في حين أن «الأغنياء استفادوا من الانخفاض الشديد في أسعار البنزين. وكان أكبر «المستفيدين في واقع الأمر هم المهربون الذين اشتروا المنتجات النفطية في بوليفيا وقاموا بتهريبها إلى بيرو.»

وإلى جانب زيادة أسعار النفط، ناضل ساكس أيضا في سبيل تخفيف أعباء الديون عن بوليفيا ـ التي بلغ دينها العام ١١٠٪ من دخلها في عام ١٩٨٤. وقد وضعه ذلك في خلاف، لم يكن الأخير، مع صندوق النقد الدولي (راجع الإطار). ويقول ساكس «كانت هذه معركة كبيرة مع صندوق النقد الدولي والبنوك، إذ لم يكن مبدأ تخفيض الديون قد تم إرساؤه بعد في المحافل الدولية.» وقاد ساكس المفاوضات للبوليفيين، وفي النهاية تم إلغاء ٩٠٪ من الديون الخارجية في الدفاتر.

وفي أوائل عام ١٩٨٦، توقف التضخم المفرط، «وكانت بوليفيا واحدة من البلدان التي تشهد أقل معدلات التضخم في جميع أنحاء الأمريكتين.» غير أن معدل نموها الاقتصادي ظل متواضعا، وهو ما أثار قلق ساكس ودفعه لاحقا إلى إجراء دراسة مهمة حول الحواجز التي تعيق النمو.

مشكلات فاليسا

أدى نجاح ساكس في بوليفيا إلى فرص للعمل في العديد من العواصم الأخرى. فقد طلبت منه الحكومة البولندية في أوائل عام ١٩٨٩ مساعدتها على التحول إلى الرأسمالية. وأجرى ساكس مناقشات مطولة مع زعماء حركة التضامن العمالية «حول اقتصاد السوق وما يمكن عمله.» وكان الزعماء متشائمين بشأن فرص التحول الاقتصادي في بولندا.

وقد أكد لهم ساكس أنه يمكن القيام بذلك، حيث يمكن أن تحقق الأسواق نجاحا إذا تم تحريرها ـ أي إذا تم تحديد الأسعار عن طريق قوي الطلب والعرض وليس عن طريق التدخل الرسمي. وبمجرد أن تبدأ الأسواق في العمل، فإن الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي من بقية البلدان الأوروبية سوف ينعش الصناعة البولندية. وقال ساكس لزعماء حركة التضامن، مرددا النصيحة التي أعطاها للبوليفيين: «انسوا الدين الخارجي ـ فسوف يتم إلغاؤه.»

وبعد بضع شهور، بدأ زعماء حركة التضامن في التجاوب مع أراء ساكس. وفي إحدى الليالي، ذهب ساكس وليبتون ـ صديقه في جامعة هارفارد ـ إلى شقة أحد الزعماء، وهو جاسيك كورون. ورسم ساكس وليبتون الملامح العامة لخطة التحول. وفي النهاية قال كورون، «واضح ـ اكتب الخطة.» فقال ساكس إنه سيقوم هو وليبتون بتسجيلها بمجرد عودتهما إلى الولايات المتحدة وإرسالها في أقرب وقت ممكن. فقال كورون، «لا، إنني أريد الخطة صباح الغد.»

الدراما الآسيوية

ظل ساكس ناقدا لصندوق النقد الدولي لفترة طويلة، ولم يتغير موقفه هذا أثناء الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وفي عمل مشترك مع ستيف رادليت، كتب ساكس أن «التفسيرات التي تعزي الانكماش إلى جوانب الضعف العميقة في الاقتصادات الآسيوية، مثل رأسمالية المقربين في آسيا، تبدو لنا مبالغا فيها إلى حد كبير.» وبدلا من ذلك، أعزى رادليت وساكس الأزمة إلى «مزيج الذعر المالي، وأخطاء السياسات التي اقترفتها الحكومات الآسيوية في بداية الأزمة، وسوء تصميم برامج الإنقاذ الدولية،» وهو ما زاد من عمق الأزمة أكثر مما كان «ضروريا أو محتوما.»

ورغم اتفاقهم على ضرورة رفع أسعار الفائدة عقب سحب رؤوس الأموال الأجنبية، شكك رادليت وساكس في «إصرار صندوق النقد الدولي على رفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك والمطالبة بتحقيق فائض في المالية العامة بينما كانت السحوبات الضخمة للأموال تجري بالفعل.» واستندت مشورة صندوق النقد الدولي إلى افتراض أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى «استقرار أو ارتفاع قيمة العملة وأن مزايا تثبيت العملة من حيث انخفاض تكاليف خدمة الدين الخارجي ستفوق تكاليف الإنتاج على المدى القصير نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.»

وتساءل رادليت وساكس، مثل كثير من المراقبين الآخرين، كجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل، عما إذا كان الحصول على هذه المزايا يستحق تحمل هذه التكاليف.

لذلك، توجه ساكس وليبتون إلى مكتبهما، وقال ساكس إنهما وضعا «ألواحا من الخشب على الأحواض حتى يتمكنا من وضع جهاز الكمبيوتر عليها.» وكتبا خطة في تلك الليلة، «حيث بدآ العمل من حوالي العاشرة مساء حتى الثالثة أو الرابعة صباحا لا أعرف.» وبحث زعماء حركة التضامن هذه الخطة وقالوا لساكس، «يمكنك استقلال طائرة والتوجه إلى غدانسك. فقد حان وقت ذهابك لمقابلة السيد فاليسا.»

الفخر البولندي

استمر العمل على العناصر الأساسية لدراسة ساكسليبتون طوال عام ١٩٨٩، حيث قام وزير مالية بولندا، ليزيك بالسيروفيتش بدور أساسي. وفي النهاية، تم الإعلان عن الخطة الاقتصادية لحركة التضامن في الأول من يناير ١٩٩٠. ويقول ساكس: كانت تلك اللحظة «مرعبة (لأننا) في بلد يعاني من تضخم مفرط، وحالة فوضى، ويأس، وإفلاس مالي، ومتاجر فارغة، وبداية لتجربة، كما كانت بالفعل، لم تحدث من قبل مطلقا.»

ويقول أندرو بيرغ، الذي يعمل الآن في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، وكان في ذلك الوقت طالب دكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويعمل في بولندا: «يمكن القول إنني كنت الممثل المقيم في بولندا للزميلين ساكس وليبتون». ويتذكر أن العمل مع ساكس كان «يقوم على تمكين العاملين معه؛ فالتسلسل الهرمي المهم هو التسلسل الهرمي للأفكار الجيدة.» وغالبا ما كان يتضح لنا أن أفكار ساكس هي الأفضل. ويقول بيرغ، «كان في استطاعة جيف معرفة أسباب الأمور المعقدة من أقصر الطرق،» ويعرف تماما أي «رسم بياني ثنائي الأبعاد يلخص الحالة بالفعل.»

وكما دعا ساكس وليبتون، أدت الخطة الاقتصادية إلى التحرير السريع للأسعار وفتح الاقتصاد على الفور أمام التجارة لتخفيف العجز في السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الرئيسية. ويقول ساكس: إن الخطة أجلت خصخصة الصناعات الرئيسية الخاضعة لسيطرة الدولة، حيث «لم يكن لديه خطط تفصيلية وهو الأمر الذي يستغرق سنوات للانتهاء منه.»

لكن الخطة الاقتصادية أدت أيضا إلى ارتفاع حاد في الأسعار، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم المفرط. فقد تضاعفت أسعار الغذاء خلال شهر، وزادت أسعار الفحم، ذو الأهمية البالغة لإنتاج الطاقة في بولندا، بمقدار ستة أضعاف. وتوقف نمو الأجور. ويقول ساكس: «تخوض هذه التجربة وأنت تعلم أن الأجور لن ترتفع بنفس سرعة ارتفاع الأسعار. وتلك هي الفكرة الأساسية.»

وقام ساكس بالضغط أيضا للحصول على دعم مالي لبولندا من الحكومات الغربية والوكالات الدولية. ويتذكر بيرغ استخدام بطاقة اتصال هاتفه التابع لشبكة «اي تي آند تي» حتى يتمكن وزير المالية البولندي، بالسيروفيتش، من الاتصال بالمدير العام لصندوق النقد الدولي، ميشيل كاميديسو، لطلب المساعدة.

وقد واجه ساكس منذ ذلك الحين انتقادات بسبب المشكلات الناجمة عن الخطة في البداية، لكن قد يكون هناك شكوك طفيفة حول المكاسب في الأمد الأطول.

التحدي الأكبر

عندما بدأت بولندا تشهد تحسنا، أصبحت تجربتها مثار اهتمام روسيا. ففي ١٩٩٠–١٩٩١، بدأ ساكس العمل مع الخبير الاقتصادي السوفييتي غريغوري يافلينسكي لتصميم خطة للتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي، بمساعدة فنية ودعم مالي من الغرب بلغ ١٥٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات. وقد حملت الخطة اسم «الصفقة الكبرى.»

وفي نهاية عام ١٩٩١، تم تعيين ساكس رسميا كمستشار اقتصادي لبوريس يلتسين. وكان زميلاه الأساسيان هما ليبتون وأندرس آسلوند، الذي يشغل الآن منصب كبير زملاء معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. ويقول آسلوند إنه «باستثناء فريق غايدار الذي يضم خيرة شباب الإصلاحيين الروس، كانت الخبرات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها محدودة.» لذلك، ضم الفريق شباب من الخبراء الاقتصاديين الروس المدربين في الغرب والخبراء الاقتصاديين المعينين من الغرب، ومنهم بيرغ وأندرو وارنر، الذي كان حينها حديث التخرج من جامعة هارفارد ويعمل الآن في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

ويقول ساكس إنهم «نالوا أقصى قدر من الثقة في تلك الأيام: حيث تم منح تصاريح دخول دائمة لمبنى مجلس الوزراء وبضعة مكاتب بالداخل لموظفينا المقيمين في موسكو بشكل دائم.» ويتذكر بيرغ أنه عندما هبطت طائرته في مطار موسكو، تم اصطحابه سريعا عن طريق مكتب الهجرة إلى سيارة ليموزين كانت في انتظاره، و»كانت هناك ممرات منفصلة لسيارات الليموزين.» غير أن بيرغ يقول: بدا أن هناك حالة من التشتت: «فقد كانت هناك رائحة بنزين في الهواء، حيث قيل لي إنها بسبب تخزينه في حقائب الليموزين والسيارات.» وقد تأثرت الدعامة الأساسية للاقتصاد الروسي، وهي إنتاج النفط والغاز، نتيجة تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

وتفتقر المنطقة إلى تاريخ وممارسة اقتصاد السوق. ويقول وارنر إن الكثير مما فعله ساكس وفريقه كان استخداما «للاقتصاد المنطقي،» القائم على تفسير الأساسيات. «كنا نحاول الحيلولة دون نمو الائتمان بنسبة ٢٥٪ شهريا وإصلاح الموازنة الأساسية.» ويقول وارنر: كان لدى ساكس «أمانة فكرية، وكان يحاول دائما الحصول على الأرقام الصحيحة وتعزيز التحليل الجيد.»

انعكاس المسار في روسيا

من ناحية أخرى، لم يتمكن ساكس وفريقه من أن يحققوا في روسيا النجاح الذي حققوه في بولندا. وفي دفاعه الطويل عن سجل إنجازاته بعنوان «ما فعلته في روسيا،» يقول ساكس إن النتائج كانت مخيبة للآمال لأن الفريق الروسي تجاهل نصيحته إلى حد كبير، كما تجاهلها الغرب كلية تقريبا. ورغم اقتراح ساكس إلغاء الضوابط السعرية التي تم فرضها في بداية عام ١٩٩٢، فقد تم تجاهل نصيحته بتقييد المعروض النقدي وإلغاء الدعم الموجه للشركات. ونتيجة لذلك، «واصلت معدلات التضخم ارتفاعها دون هوادة لعدة سنوات،» مما أعطى الإصلاحات سمعة سيئة.

ويقول آسلوند إن ساكس وفريقه أيضا «لم يتمكنوا من تحرير أسعار الطاقة والتجارة الخارجية.» وهذا يعني أن «بعض الناس تمكنوا من شراء النفط مقابل دولار وبيعه مقابل ١٠٠ دولار في الأسواق العالمية وبالتالي لم يكن لديهم أي حافز للإصلاح.» ويقول آسلوند: «تم تجاهل نصيحة ساكس بأن تبقى شركات الموارد الطبيعية الكبرى في يد الدولة؛ وبدلا من ذلك تمت خصخصة القطاع بطريقة فاسدة، مما أدى إلى حكم القلة.»

لكن آسلوند يقول إن السبب الأكبر في الفشل هو أنه خلافا لنصيحة ساكس، «لم يحرك الغرب ساكنا لروسيا.» فبلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) لم تقدم بنفسها مساعدة مالية تُذكر، وإنما ألقت، بدلا من ذلك، بمسؤولية تقديم المساعدات على عاتق المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد كتب جون أودلينغ – سمي، الذي كان يشغل حينها منصب مدير إدارة صندوق النقد الدولي للإشراف على الأنشطة في روسيا، أن "عدم قيام مجموعة السبعة بتقديم الدعم المالي على نطاق واسع بنفسها" قد جعل صندوق النقد

الدولي يقوم بأدوار "متناقضة أحيانا." فمن جهة، كان من المتوقع أن يُقرض الصندوق روسيا استنادا إلى سياسات تفي "بالمعايير العادية" للصندوق. ومن جهة أخرى، كان من المتوقع أن يخفف الصندوق هذه المعايير عندما أرادت مجموعة السبعة أن تظهر دعمها السياسي للحكومة الروسية."

ويقول أودلينغ – سمي إنه نتيجة لهذه الأدوار المزدوجة "في بعض الأحيان، على سبيل المثال، كما حدث في نهاية عام ١٩٩٣.... واجه الصندوق ظروفا شعر خلالها أنه ينبغي أن يكون أكثر حرصا على دعم السياسات الضعيفة بدلا من تعطيل" تدفق القروض لروسيا. وقد واصل ساكس تقديم النصح للحكومة الروسية طوال عام ١٩٩٣، لكن عندما تبين أن الأمور في هذه السنة "أكثر سوءا [من حيث إجراءات السياسة] مما كان عليه الحال في ١٩٩٢،" أعلن هو وآسلوند استقالتهما في يناير ١٩٩٤. ويقول بيرغ إن روسيا تحولت إلى "تجربة مفيدة تشهد على حدود قدرة الكفاءات والأفكار الذكية على إحداث تغيير نحو الأفضل."

بعد ٣٠ عاما من التركيز على المشكلات في جميع أنحاء العالم، تحول اهتمام ساكس الآن أيضا إلى مشكلات أقرب إلى الوطن.

لعنة الموارد

في منتصف التسعينات، حول ساكس اهتمامه إلى السؤال عن السبب الذي يجعل بعض البلدان غنية والبعض الآخر فقيرة. وكانت تجربته في بوليفيا وروسيا عاملا محفزا على ذلك. فقد تغلبت بوليفيا على مشكلة التضخم المفرط في الثمانينات لكن معدل نموها الاقتصادي ظل متواضعا. ويرى ساكس أن ذلك يرجع إلى «اعتماد البلاد الهش على عدد قليل من صادرات السلع الأساسية،» إلى جانب «موقعها الجغرافي الاستثنائي كأحد بلدان الأنديز غير الساحلية المقسمة بين المرتفعات الشاهقة ومنخفضات الغابات الاستوائية.»

وربما يبدو للوهلة الأولى أن الصادرات السلعية تمنح البلد المعني ثروات سهلة. لكن ساكس ووارنر لاحظا انتظامية المشاهدات التجريبية التي تشير إلى تباطؤ النمو في العديد من البلدان الغنية بالموارد، واستفادا من دراسات سابقة تزعم أن «الثروات السهلة تؤدي إلى الكسل.» وقد كتب الفيلسوف الفرنسي جان بودان في عام ١٥٧٦ أن «الرجال الذين يملكون تربة غنية وخصبة غالبا ما يكونون مخنثون وجبناء،» في حين أن البلدان القاحلة تجعل الرجال «حذرين، ويقظين، وكادحين.»

وأشار ساكس ووارنر إلى أن العديد من الأمثلة التاريخية على ما يبدو تثبت صحة اعتقاد بودان. فقد كانت هولندا أفضل من إسبانيا الغنية بالذهب في القرن السابع عشر. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، تفوقت سويسرا واليابان اللتان تفتقران إلى الموارد على روسيا. وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تقدمت عدة بلدان آسيوية، مثل كوريا وسنغافورة، على بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية الغنية بالموارد.

وأكد ساكس ووارنر التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو من خلال إجراء دراسة مقارنة على مستوى العالم. وقد أثبت التحليل الإحصائي أن «الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد غالبا ما يفوق نموها الاقتصادي إلى حد كبير الاقتصادات الغنية بالموارد.»

نهاية للفقر

على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، تركز اهتمام ساكس على إفريقيا وعلى وضع حد للفقر هناك. وقد كان له دور فعال في نجاح حملة يوبيل العام ٢٠٠٠ لتخفيف أعباء الديون من خلال إقناع البلدان الدائنة بإلغاء الديون الضخمة المستحقة على البلدان النامية. وقام ساكس وبونو بالضغط على الرؤساء ورؤساء الوزارات - وعلى البابا يوحنا بولس الثاني. وقد نجحت هذه الجهود. ففي عام ١٩٩٩، تعهدت بلدان مجموعة الثمانية (مجموعة السبعة بالإضافة إلى روسيا) بإلغاء ديون قيمتها ١٠٠ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وكتب بونو عن ساكس معبرا عن إعجابه به: «عندما يبدأ هذا الرجل في التحرك، يكون أقرب إلى مبشري هارلم منه إلى مثقفي بوسطن.»

وفي عام ٢٠٠٢، ترك ساكس جامعة هارفارد بعد أكثر من ٢٠ عاما من العمل كأستاذ ليصبح مدير معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا. وهناك أطلق مشروعه الأكثر طموحا حتى الآن. ويعد المشروع، الذي أطلق عليه اسم «مشروع قرى الألفية» محاولة من ساكس، بدعم من الأمم المتحدة، لمساعدة المناطق الريفية في إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف العالمية لتحسين التنمية البشرية، بحلول عام ٢٠١٥. ويقدم المشروع مساعدات على نطاق واسع إلى ما مجموعه ١٥ قرية في ١٠ بلدان لمساعدتها في مكافحة الفقر والمرض. وتحصل القرى على بذور عالية الإنتاجية، وأسمدة، وآبار للشرب، ومواد لبناء المدارس والعيادات، والشبكات المعالجة بالمبيدات الحشرية، والعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية.

وقد تحققت العوائد الأولية من المشروع، حيث تحسنت مؤشرات التنمية البشرية في معظم الجوانب في قرى الألفية. لكن حدوث هذه التحسينات كان ممكنا حتى دون مساعدة من مشروع ساكس. وهناك جدل كبير حول إثبات أن المشروع حقق أثرا كبيرا - من خلال، مثلا، مقارنة نتائجه بنتائج القرى التي لم تكن جزءا من المشروع.

في الطريق إلى الوطن؟

في رحلة إلى واشنطن العاصمة عام ١٩٧٢ عندما كان طالبا في السنة النهائية في المدرسة الثانوية، أرسل ساكس لصديقته بطاقة بريدية تحمل صورة البيت الأبيض وكتب على ظهرها «العودة للوطن أخيرا». وبعد ٣٠ عاما من التركيز على المشكلات في جميع أنحاء العالم، تحول اهتمام ساكس الآن أيضا إلى مشكلات أقرب إلى الوطن. فكتابه الأخير يحمل عنوان "*The Price of Civilization: Reawakening American Virtue and Prosperity*". وتقول صحيفة فاينانشيال تايمز أن ساكس «يبدو كالرحالة العالمي الذي يعود إلى وطنه ليجد بلده أسوأ بكثير مما كان يتذكر.» ويعرب ساكس عن أسفه تجاه مشكلات الولايات المتحدة مثل عدم توفير فرص العمل، وتهالك البنية التحتية، وانخفاض مستويات التعليم، وزيادة عدم المساواة، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، والفساد السافر في الشركات.

ويشعر ساكس بتفاؤل غير عادي بشأن الولايات المتحدة على الرغم من هذه القائمة التفصيلية من الشكاوى. ويقول: «إذا كانت بولندا قد تمكنت من التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية، فبالتأكيد يمكننا أن نتحول من أحد أشكال الرأسمالية إلى شكل أفضل.» ■

يشغل براكاش لونغاني منصب مستشار في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.